الصفحات: من 07 إلى 17

التقييم السنوي لمراكز البحوث والدراسات ودوره في رفع قيمة العمل البحثي

تاريخ الاستقبال: 2017/01/04 - تاريخ المراجعة: 2017/05/22 تاريخ النشر: 2017/06/25

ميلود بكاي
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة الجلفة

الملخص

تحاول هذه الورقة إبراز أهمية التقييم الخاص بمراكز البحوث والدراسات، والحاجة إليه من أجل تعزيز ورفع قيمة العمل البحثي. إضافة إلى محاولة اقتراح مجموعة من المعايير المناسبة، كقاعدة لهذا التقييم. والتي تتوافق وتطلعاتنا خدمة لقضايانا. في مقابل افتقار العديد من معايير التقييم العالمية للحيادية خاصة عندما يتعلق الأمر بمراكز البحث لدينا. هذا البعد عن الحيادية يستدعي منا التفكير في اعتماد تقييم خاص وفق معايير تضمن افتكاك مكانتنا في ساحة التنافس العلمي والمعرفي دون احداث القطيعة مع هيئات التقييم العالمية، وعليه فقد تم تناول تقييم مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية كمثال على ذلك بمحاولة القراءة في المعايير التي قدمها هذا المركز من تقييم بعض مراكز البحوث العربية والاجنبية. ان التنافس المحلي يساهم في الرفع من تنافسية مراكز البحث لدينا على المستوى العالمي.

This paper attempts to highlight the importance of the research and studies centers evaluation and the need for it to enhance and raise the value of research work .Furthermore ’it suggests a set of appropriate criteria ’as a basis for this evaluation .The criteriathat correspond to our aspirations serve our issues .This attemptcontrasts to the lack of many of the criteria of the neutrality global assessment ’especially when it comes to our research centers. The dimension of neutrality recalls us to consider adopting a special evaluation according to some criteria that would ensure our position in the field of scientific and cognitive competition without causing rupture with the global evaluation bodies .Therefore ’the evaluation of the Emirates Center for

Research and Strategic Studies is considered as a sample through reading the evaluation criteria presented by this center to some Arab and foreign research centers .Local competition contributes to the competitiveness of our research centers worldwide.

مقدمة

يعد تنامي دور وأهمية مخابر و مراكز الدراسات والبحوث في عالمنا اليوم أمرا واضحا، على اعتبار أنّ الحاجة إليها أضحت أكثر من ضرورة، ذلك أنّها مؤسسات وهيئات تعقد عليها الآمال في رفع التحديات والرهانات لإيجاد الحلول لكثير من الظواهرو المشكلات المرتبطة بتنمية المجتمعات،وعلى جميع الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

ويعودتوسع دور وتأثير هذه المراكز في الدول المتقدمة والنامية، وفي جميع أنحاء العالم،لحاجة صناع القرار في هذه الدول إلى الخبراء، من أجل الحصول على معلومات مفيدة وموثوق بها، حول المجتمعات التي يقومون على حكمها.هم بحاجة كذلك إلى معرفة كيفية عمل السياسات الحالية،إضافة إلى البدائل الممكنة، وهذا يعد أمرا متأصلا في عملية صنع القرار.والتحدي الكبير لهذه الألفية، يكمن في كيفية الاستفادة من الخزان الهائل منالمعلوماتو المعارف.(Global Go To Think Tank Index Report 2014:6)

وعليه تصبح هذه المراكز مؤسسات تهتم بأبحاث السياسات العامة وتحليلها، وتوفر المعلومات وتقدمها بطريقة مفهومة وموثوقة، وتستقرئ المسارات المستقبلية المحتملة.وبالتالي تقوم بتقديم النصح والمشورة محلياً وعالمياً لتعين صانع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة.(محسن صالح:2015)

إن تعدد مصادر الدخل والمستقبل المنظور والبعيد، فيما يتعلق بالحراك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يحتاج إلى رؤية واضحة تحددها دراسات استراتيجية مرنة،توافق متطلبات المرحلة واستحقاقاتها والمستجدات وإرهاصاتها، وبالتالي تتجلى أهم أدوار مراكز الدراسات الاستراتيجية، في تحويل الدراسات والبحوث والرؤى، إلى أطر قابلة للتطبيق والتنفيذ، تتسم بالاتساق والتكامل. لأن ذلك يساهم في تعظيم دور الدولة والمواطن في عملية التنمية.(حمد بن عبدالله اللحيدان:2013)

وعلى هذا النحو ينبغي أن تكون مراكز البحث في الجزائر وفي دول العالم العربي و الاسلامي،ذات اهمية خاصة في ظل التحديات الكبرى التي تواجه هذه المجتمعات. ولربما يكون الاستهداف الممنهج من طرف أعداء الداخل والخارج هو أكبر هذه التحديات،بمحاولة ضرب استقرارها وأمنها الاقليمي والاقتصادي،إن المساعدة في تحليل وإعداد السياسات واتخاذ القرار يصبح من أهم مبررات إنشاء ودعم هذه المؤسسات المعنية بالتفكير والبحث.حيث تؤكد بعض الدراسات على العلاقة الطردية الايجابية بين مراكزالدراساتوصياغةالاستراتيجيات. (حسينعلاويخليفة: ب س)

إنّ مسؤولية الحفاظ على استقرار الامة،يشكل هدفا استراتيجيا وعنوانا رئيسيا لهذه المراكز البحثية،إضافة إلى الأهداف الأخرى المتعلقة بالتنمية، وذلك في ظل محاولات المساس بمستقبلها. معتمدين في ذلك مخططات واستراتيجيات متنوعة،مستعينين في ذلك على كثير من المؤسسات والمراكز العلمية لديهم،للنجاح في الوصول إلى أهدافهم.

ففي مقابل هذه المراكز التي تعمل على خدمة مخططات الأعداء، يجب علينا الاهتمام بمحاربة هذه المساعي، باعتماد نفس الأسلحة. عن طريق الالتفات إلى مؤسساتنا ومراكزناالبحثية، وتشجيعها على تقديم أعمال بحثية جادة لخدمة الوطن. مع الاهتمام بحل اشكالياتها المتعلقة بالتمويل، ومدها بالكفاءات والخبرات العلمية إضافة إلى تسهيل عملية التعاون والتنسيق بينها.

يجب أن لا ننكر أننا نشهد في دولنا ، تنوعا وارتفاعا في عدد المراكز المهتمة بالبحوث والدراسات سواء كانت حكومية أو مستقلة. وأصبحنا نلمس نشاطها من خلال المؤتمرات والندوات، التي تقام من حين إلى آخر.إضافة إلى الانتاج الذي يقدمه البعض منها، والذي يرقى إلى حد التميّز والمنافسة محليا او دوليا.على أننا يجب أن نؤكد أنّ الطريق ما زال طويلا أمام هذه المراكز، لتحقيق التنافسية العالمية. وبهذا فهي تحتاج إلى اهتمام وتشجيع أكبر. عند الحديث على التنافسية، يجرنا ذلك إلى الوقوف عند ما يسمى بالتقييم،ومن ثم الحديث على مفهوم التصنيف أو الترتيب، الذي يشكل أحد أهم محفزات التميّز. الذي لا يكون إلاّ بالجهد المضاعف والجدية. وبالتالي فإن إعادة رسم خارطة العمل البحثي لدينا، والملقاة على عاتق مخابر و مراكز البحوث والدراسات تتطلب منا تقييما لعمل هذه المراكز .

سوف نعمل في هذه الورقة، على إبراز أهمية التقييم الخاص بمراكز البحوث والدراسات، والحاجة إليه من أجل تعزيز العمل البحثي.إضافة إلى محاولة اقتراح مجموعة من المعايير المناسبة، كقاعدة لهذا التقييم.والتي تتوافق وتطلعاتنا، خدمة لقضايانا. في مقابل افتقار العديد من معايير التقييم العالمية للحيادية،خاصة عندما يتعلق الأمر بمراكز البحث لدينا. هذا البعد عن الحيادية، يمكن النظر إليه على أساس مخطط الاستهداف الذي تكلمنا عنه آنفا. هذا كله من خلال التطرق في البداية إلى ماهية ونشأة المراكز البحثية، في كل من العالم وبلدان العالم العربي ثم الاشارة إلى بعض نماذج التقييم الموجودة عالميا، وتقديم أحد النماذجالعربية،محاولين الاعتماد عليه في اقتراح بعض المعايير، التي يمكن أن نستعين بها في تصميم تقييم سنوي خاص بمراكز البحوث والدراسات بدول العالم العربي.

وعليه نسأل :

–هل هناك حاجة إلى تقييم سنوي لمراكز البحوث والدراسات بدول العالم العربي؟

–هل يزيد هذا التقييم من فاعلية مراكز البحوث والدراسات في خدمة العمل البحثي؟

–ماهي المعايير التي يجب تبنيها في هذا التقييم، والتي تعبر عن خصوصية العالم العربي؟

أولا: المراكز البحثية المفهوم والنشأة

يمكن تعريف المراكز البحثية على أنها أي منظمة أو مؤسسة تدعي أنه امركز للأبحاث والدراسات،أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة. وتعرّفها مؤسسة راند للأبحاث،بأنها تلك الجماعات أوالمعاهدالمنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة،في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية.(خالد وليد محمود،4:2013)

كمايعرّفها هوارد جويارداHoward J Wiarda (أستاذالعلاقات الدولية في جامعة جورجيا،وأستاذ باحث في مركز "ودوروويلسون"فيواشنطن) بأنها عبارة عن"مراكزللبحث والتعليم،ولاتشبه الجامعات أوالكليات،هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة،ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،والسياسة العامة،والدفاع والأمن والخارجية. كما لاتحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل،بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق،ولفت انتباه الجمهور لها.وينتهي هوارد بالقول:" إن هذه المراكز،هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة ،والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس".(خالد وليد محمود،4:2013)

لقدجاء في الموسوعة البريطانية حول المصطلح :إنها معهد أوشركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة،ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. فهي فيما يخص القضايا التابعة للحكومة،تتدخ لأحيانا» في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني. وفيما يخص القضايا التابعة للمواضيع التجارية،تتدخل في التطويرات والتجارب التكنولوجية والبضائع والمنتوجات الجديدة.(بسمة خليل نامق،133:2009)

تشترك كل التعريفات؛في أنّ "الثينكتانكس"منظمة أو مؤسسة أومعهد أو جماعة أو مركز. ويكون مخصصا للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة بعددمن القضايا المتنوعة،سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامّة،أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية(الحكومة) أو غير الرسمية(المجتمع بصورة عامة). وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة. وهذا ماجعل تلك المراكز أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العام في الدولة،وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها،ممثّلة في المؤتمرات التي تعقده او الأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها. ولم تعد مهمة مراكز التفكير مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية،بل صارت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة،وتقديم المشورة لصانعي القرار مع اقتراح البدائل.(خالد وليد محمود،5:2013)

في الحقيقة تختلف التسميات عند الإشارة إلى هذه المؤسسات من بلد إلى آخر، فهناك من يطلق عليها تسمية مركز أو معهد،أو مخبر مثلا كما ما هو موجود عندنا في الجزائر. وكلها تعبر عن الفضاءات التي يجتمع فيها الباحثون لإجراء دراسات وأبحاث في شتى أنواع التخصصات، والتي تصبو إلى إيجاد الحلول لقضايا المجتمع والمساهمة في تنميته، وفق قواعد علمية رصينة.

أما من الناحية التاريخية فإن ظهور مراكز الأبحاث في صورتها الأولى في الجامعات الأوربية كان في القرن الثامن عشر عند تأسيس مايعرف بالكراسي العلمية وكانت أولى هذه الكراسي تأسيس كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا،وفيروما،وفيباريس.وقدظهرت هذه الكراسي بالأساس تقليداً عما كان معمولاً به في العالم الإسلامي. كما أنشئت وقفيات نقلاًعن الوقفيات الإسلامية التي كان لها دور في تمويل المدارس العلمية التي كانت سائدة في العالم الإسلامي.لقد أنشئت أول وقفية في بريطانيا أسمها وقفية (ديمورنت) في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية،وبهذا يعدإنشاء هذه الكراسي هي الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية في أوربا والولايات المتحدة (هاشم حسن حسين الشهواني:2011)

ولم تكن لمراكز الأبحاث أو مؤسسات الفكر والرأي علاقة مباشرة بالسياسة وظلت هذه المراكز تنشأ وتنمو بعيدا عن السياسة إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تقريباً،عندما بدأ تتظهر خارج الجامعات وعندها أخذت تأخذ منحى آخر وهو تسخير العلم لخدمة السياسة،فظهر أول مراكز في بريطانياسنة 1831وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية.وبعدها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدكبير نتيجة لدعم كبار المتبرعين والمثقفين ورغبتهم في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص،لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها (هاشم حسن حسين الشهواني:2011).وقدكان أول ظهور لمركز أبحاث في الولايات المتحدة ،وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيجي للسلام سنة 1910م،وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينجز 1916م،ثم معهد هوفر 1918م،ومؤسسة القرن 1919م.(خالدوليدمحمود،7:2013)

أما عربيا فقد كان أول مركز أبحاث عربي، هو معهد البحوث والدراسات العربية الذي كان يرتبط بالجامعة العربية بالقاهرة، وكان ذلك في الخمسيناتوتحديدا في 1952. وعلى إثر ذلك، وقع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956، وتلاه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في عام 1968، ومركز دراسات الوحدة العربية عام 1975، ومنذ ذلك التاريخ أخذت مراكز الابحاث تنتشر في الوطن العربي بشكل واضح. (خالدوليدمحمود،24:2013)

ثانيا: تصنيف وتقييم مراكز الابحاث

يسير تصنيف وتقييم مراكز البحوث والدراسات،على خطى التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم.وهوترتيب صُنف من قبل معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي،ويضم كبرى مؤسسات التعليم العالي مصنفة وفقا لصيغة محددة،تعتمد على عدة معايير لتصنيف أفضل الجامعات في العالم بشكل مستقل،والمعايير الموضوعية التي يستند إليها هذا التصنيف،جعلته يحتل أهمية عند الجامعات،التي أخذ تتنافس لاحتلال موقع متميز فيه حتى تضمن سمعة علمية عالمية جيدة.

يجري تصنيف مراكز الابحاث والدراسات، بناء على معايير وأسس تتصل بالتخصصات التي تعمل وفقها فهناك مؤسسات بحثية تركز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وهناك مؤسسات أخرى تتبنى الابحاث المعنية بالسياسات

المحلية، بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة. كما تصنف المراكز وفق معايير اخرى. فهناك مراكز اكاديمية وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها، وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إداريا أو قانونيا، وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة.(خالدوليدمحمود،13:2013)

و منذسنة 2006 يصدر عن معهد لودر التابع لجامعة بنسلفانيا الأميركية تصنيف سنوي لمراكز التفكير وهو تصنيف يحاول أن يحدد أفضل مراكز التفكير على مستوى العالم،أو على مستوى مناطق محددة مثل أميركا الشمالية وأوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط... كما يقدم تصنيفا لأفضل مراكز التفكير في تخصصات محددة،كالأمن القومي والاقتصاد والتعليم والطاقة والسياسة الخارجية والتكنولوجيا. وفي أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2015 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير عن سنة 2014،وشملت الدراسة التي خرج عنها التصنيف 6'618 مركزا مسجلا لدى «برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنية.(محسن صالح:2015)

إن عدد المراكز في كل بلد هو مجرد مؤشر واحد من مجموعة مؤشرات على دور مراكز التفكير وتأثيرها فتأثير مراكز التفكير على صانع القرار وعلى الحياة العامة،وجدية ونوعية الدراسات والاستشارات التي تقدمها وأجواء الحرية التي تتمتع بها،وجهات التمويل التي تقف وراءها،والأجندات الوطنية أوالخارجية التي تتبناها وقدرتها علىالاستفادة من الأدمغة والعقول والخبراء في التخصصات المختلفة،وعلى تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها بلدانها،كلها مؤشرات يجب أن توضع في الاعتبار عند تقييم أداء هذه المراكز.(محسن صالح:2015)

يشير محسن صالح في قراءته للتصنيف العالمي لمراكز التفكير الى انه من الإشكاليات هي أننا لانعلم على وجه الدقة من هم الذين قاموا بعملية التصنيف فيما يتعلق بالشرق الأوسط؟وأننا غير متأكدين من أن هذا التصنيف يعتمد في التقييم على الدور والفعالية والتأثير لهذه المراكز على صانع القرار والمهتمين في العالم الغربي،أم على صانع القرار والمهتمين في المنطقة العربية والإسلامية.

ان التوقف عند اشكالية الموضوعية والحيادية في ما تقدمة الهيئات العالمية من تصنيفات، خاصة ما تعلق بمراكز البحث في الدول العالم العربي والإسلامي، يدفعنا إلى التفكير في اعتماد تصنيفات خاصة بنا، تراعي واقعنا وخصوصياتنا. وهو ما أشار إليه التقرير السنوي الصادر عن مركز الامارات للدراساتو البحوث الاستراتيجية والخاص بتقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2014/2015، حيث أكد على أنه يوجد عدد من المعايير التي تستخدم في الوقت الراهن لتقييم مراكز الدراسات الاستراتيجية،ومراكز الفكر بصفة عامة،إلا أنه يلاحظ افتقارعمليات التقييم إلى كثير من الدقة والحيادية.

لقد بادر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بتقديم تقييم سنوي لمراكز البحوث والدراسات وذلك إيمانا منه بضرورة شغل المساحة الشاغرة في هذا المجال، حيث يشير المدير العام للمركز الدكتور جمال سندالسويدي بقوله إلى أنه عندما ولدت فكرة إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تقييما

سنويا لمراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية منذ ثلاث سنوات،كنا ندرك بطبيعة الحال أننا لسنا المؤسسة الأولى عالميا التي تضطلع بهذه المهمة،ولكننا رأينا أن هناك مساحة مهنية شاغرة يجب ملؤها،ورسالة علمية واجبة ينبغي أداؤها،فلم يكن الهدف إصدار تقرير دوري يضاف إلى جملة التقارير والتصنيفات العالمية المناظِرة،بل كان القصد والهدف الجوهري من وراء ذلك هو تشجيع البحث العلمي الذي ينطلق من أهداف وطنية،ويخدم أجندات التنمية المرتبطة بمصالح الدول والشعوب،وتسليط الضوء علىالعمل البحثي الجاد،الذي يسعى إلى توفير البدائل وإيجاد الحلول،وإنعاش القيم الإنسانية والحضارية الأصيلة،والدفاع عن موروث هائل من التواصل والتفاعل البشري،الذي بات مهددا بفعل موجات التمدد والتطرف والتحزب والتشرذم الفكري والأيديولوجي والديني،التي تعانيها الحضارات والدول والشعوب في مناطق شتى من العالم.إن هذا التقييم الذي بين أيديكم،هو أحد الحلول التي رأينا في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أن لها دورا ما في تشجيع البحث العلمي الجاد في العالم العربي والعالم أجمع،كما أنه يعد أحد تجليات اهتمامنا بالعمل البحثي الذي يتفاعل مع الواقع واحتياجات المجتمعات والشعوب والتطلع إلىالمستقبل واستشراف متغيراته،وصولا إلى تحديدبدائل للتعامل معها.(جمال سند السويدي:2014/2015)

ان خصوصية كل بيئة تفرض تعاملا ورؤية متميزة، في تعاطينا ونظرتنا اتجاه مؤسساتنا البحثية،إذ أنه من الصعب الحكم على دور مراكز الدراسات في أية دولة،دون إدراك البيئة العامة التي تعمل فيها هذه المراكز،إذ تتشابك نشاطات هذه المراكز مع حركة المجتمع في مختلف جوانبها،ومع الحكومة في مختلف قراراتها،ومع القوى الاجتماعية المنظمة،كما أنها غير منفصلة عن انعكاسات بيئتها.(وليدعبدالحي،4:2012)

إن أزمة الفكر الإسلامي في تاريخه حدثت عندما لم تنشأ مؤسسات فكرية قادرة وكافية في زمانها ومكانها على إنتاج الأفكار أوصقلها أو على حمله اوتوصيلها.إن أزمتنا على مر التاريخ هي عدم القدرة على تأسيس مراكز التفكير والبحث.(عصام زيدان، ب س)

ثالثا:التقييم السنوي لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية نموذجا

لقدأولى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مسؤولية إصدار تقييم سنوي للمراكز البحثية اهتمامه،حيث أخذ في الاعتبار معايير موضوعية وشاملة للتقييم. لقد حرص المركز منذبداية إعداد هذا التقييم السنوي على أن يتم وفق أسس ومعايير دقيقة ومنضبطة وقابلة للقياس إلى حد كبير،مع توافر تكافؤ الفرص في المجال البحثي ،الذي تداخلت فيه عوامل ومعطيات شتى،تضاعِف من قيمة أي جهد يعلي مبادئ المهنية والموضوعية في تقييم مؤسسات التفكير ومراكزه،فيظل تنامي أهمية دور هذه المؤسسات في عالمنا العربي تحديدا وتزايد الرهانات عليها بصفتها أحد أطواق النجاة المأمولة في معالجة إشكاليات التنمية ومهدداتها وتحدياتها في هذه المرحلة التاريخية المأزومة ثقافيا وسياسيا وأمنيا وفكريا.

*– المعايير الرئيسية لتقييم مراكز الدراسات والبحوث(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

تعدالمعايير الآتية أهم معايير القياس لوضع ترتيب علمي وواقعي ودقيق لمراكز الدراسات الاستراتيجية،على المستويين العربي والدولي،وهي:

أولا: معايير ترتبط بالمؤسسة نفسها:

1–حجم الموازنة والموارد العامة،ونسبة مايرصد منها للبحث العلمي والتدريب.

2–قدرة المؤسسة على جلب التمويل واستقطاب المنح للبحث العلمي من المؤسسات العامة والخاصة.

3–البيئة المادية والتجهيزات المكتبية من حيث:حجم المكان،وعدد الموظفين،وتنوع الأقسام والإمكانات.

4–تنوع مجالات البحث وعدد الباحثين في المؤسسة.

5–عددالجوائز التي حصل عليها المركز وباحثوه محليا ودوليا.

6–بالنسبة لمراكز البحوث والدراسات في العالم العربي: أن يكون المقر الرئيسي للمؤسسة في العالم العربي وأن لاتكون المؤسسة فرعا لمؤسسة دولية أوأجنبية.

ثانيا: معايير ترتبط بنشاط ومهام المؤسسة البحثية،وتشمل:

1– مدىنجاح المؤسسة البحثية في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

2–حجم النشاطات البحثية التي تقوم بها المؤسسة،ومدى تنوعها؛من محاضرات وندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش.

3–قدرة المؤسسة البحثية علىجذب النخبة عالميا وإقليميا من صناع قرار ومفكرين وباحثين وأكاديميين وخبراء،للمشاركة في نشاطاتها المختلفة.

4–مدى انفتاح المؤسسة البحثية على المؤسسات البحثية الأخرى،وانعكاسات ذلك على طبيعة عملها وإنتاجها ونشاطاتها.

5–قدرة المؤسسة البحثية على الاستجابة الفورية للأحداث والتطورات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية،بإصدار تقارير معلوماتية وأوراق سياسة ودراسات.

ثالثا: معايير ترتبط بالقدرة على دعم اتخاذ القرار وصناع السياسات:

1–درجة التواصل بين المؤسسة البحثية وصناع القرار والسياسات في الدولة المعنية.

2–دور المؤسسة البحثية فيدعم القرار الوطني وتطوير الاستراتيجيات والسياسات داخليا وخارجيا .

3–عدد التقارير والدراسات المرفوعة إلى صناع القرار،سواءبطلب منهم أوبمبادرة من المؤسسة البحثية ذاتها.

4–عدد مشاركات المؤسسة البحثية في عمليات التقييم المسبقة للاقتراحات المطروحة على صانعي السياسات؛مثل: تقييم مشروعات القوانين والقرارات التنفيذية.

5–قدرة المؤسسة البحثية على طرح حلول عملية وواقعية للتحديات التي يواجهها المجتمع،وتجسير الفجوة بين الرؤى النظرية والسياسات التنفيذية.

رابعا: معايير ترتبط بالقدرة على الإسهام الأكاديمي الفعال:

1-إصدار المؤسسة البحثية دورية أودوريات علمية محكمة،يتم تحكيم بحوثها من خلال خبراء تحكيم علمي،ذوي مكانة.

2-حجم البحوث التي تعدها المؤسسة،ومدى أهمية هذه البحوث وارتباطاتها بالأهداف الخاصة بالمؤسسة.

3- مدى إقبال الباحثين على النشر في الدورية أو الدوريات العلمية المحكمة التي تصدرها المؤسسة البحثية.

4-عدد إصدارات المؤسسة البحثية المنشورة،ومدى اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بتغطية هذه الإصدارات.

5-توفير المؤسسة البحثية للخدمات الأكاديمية العملية والعلمية؛مثل: عقد المؤتمرات الأكاديمية والندوات،وإتاحة الفرص للباحثين لتقديم أبحاثهم العلمية.

6-جهود المؤسسة البحثية في التطوير الأكاديمي للكوادر البشرية،من خلال التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي ،وإشراك باحثيها في المنتديات العلمية المختلفة التي تعقدها جهات أخرى.

خامسا: معايير ترتبط بالكفاءة في التواصل مع المجتمع:

1-حجم مشاركة المؤسسة البحثية وباحثيها إعلاميا في وسائل الإعلام التقليدية،كالصحف والقنوات التلفزيونية.

2-اهتمام المؤسسة البحثية بالتواصل مع الجمهور العام،من خلال وسائل التواصل الاجتماعي،مثل: تويتر وفيس بوك ويوتيوب،وإقبال الجمهور على التفاعل مع المؤسسة البحثية من خلال هذه الوسائل.

3-توفير المؤسسة البحثية دوريات لخدمة المجتمع،تخاطب الجمهور غير المتخصص.

4-الدور الذي تقوم به المؤسسة البحثية في التعليم والتأهيل والتدريب،لخدمة البحث العلمي.

5-توافر الشفافية والصدقية والحيادية والعلمية فيتناول الموضوعات والقضايا المرتبطة بالمجتمع.

لقد قدمت هذه المعايير ضمن التقييم السنوي لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014/2015 ،حيث وعلى ضوء المعايير السابقة،يؤخذ التقييم المذكور على أنهاستمرار لجهود جادة في النظر بموضوعية ودقة إلى عمل مراكز الدراسات الاستراتيجية،وفي تحقيقها للأهداف التي تخدم المجموعات الثلاث ذات الصلة بعمل مثل هذه المراكز،وهي: صناع السياسات،والجهات الأكاديمية،والمجتمع.(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

يجب أن نؤكد كذلك على أنّ المعايير المعتمدة من طرف مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيةفي التقييم تعد في نظرنا معايير نموذجية وذات قيمة عالية، بحيث جمعت كل ما يمكن الاعتماد عليه في تقييم عمل المراكز البحثية.وإذا ما أردنا تصميم تقييم خاص بمراكز البحث بدول العالم العربي و الاسلامي، يكفي اتخاذها كقاعدة لذلك.

في الحقيقة يعتمد نجاح وازدهار مراكز البحث، على حجم التحفيز الذي لا يكون إلا بتثمين الجهود والذي يمكن أن نصل اليه من خلال تبني تقييم دوري لنشاطات مراكز البحوث ،ولكي يؤدي هذا التقييم دوره الذي سوف

يعتمد من أجله، لا بدّ من التأكيد على ضرورة توفير الظروف المناسبة لذلك والتي نرى أنّ من أبرزها مايلي:

*- إحصاء مراكز البحوث والدراسات بدول العالم العربي والاسلامي، وتأسيس شبكة لهذه المراكز.

*- تأسيس اتحاد مراكز البحوث والدراسات لدول العالم العربي و الاسلامي.

*- اعتماد تقييم سنوي لمراكز البحوث والدراسات لدول العالم العربي و الاسلامي، تصدره أمانة اتحاد الجامعات العربية والاسلامية، وفق معايير خاصة تتكفل بتحديدها لجنة مكونة من خبراء متخصصين من دول العالم العربي والاسلامي وبعد دراسة معمقة .

*- إنشاء صندوق، تخصص عائداته لمراكز البحوث المتحصلة على المراتب الأولى في التقييم السنوي والذي سيكون مصدر تمويل لهذه المراكز. على اعتبار أنّ من بين أهم معوقات مراكز البحث هي ما تعلق بالتمويل (ربيع قاسم، عدنان فرحان، 26)

أخيرا وبناء على ما تقدم يمكن القول بأنّ وجود تقييم سنوي لمراكز البحوث والدراسات يعد حاجة ملحة من اجل تثمين نشاطات هذه المراكز وبذلك رفع مستوى ادائها وفاعليتها من اجل خدمة قضايا الامة من خلال ما تقدمه من انتاجات علمية وفكرية وحل المشكلات وفق طرق علمية وهذا التقييم من الضروري ان يراعى فيه المؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة التي توجد بها هذه المراكز.

المراجع:

1/ بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير Tanks Think ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الامريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية العدد: الثاني المجلد: الثاني ، 2000.

2/ جمال سند السويدي، تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2014/2015، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

3/ حسين علاوي خليفة، مراكز الدراسات وأثرها في ادارة الاستراتيجية الإقليمية دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94824

4/ حمد بن عبدالله اللحيدان، أهمية مراكز الدراسات الاستراتيجية، 04/01/. http://www. 2013 alriyadh.com/798536

5/ خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.

6/ ربيع قاسم ثجيل، عدنان فرحان الجوارين، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة دراسة ميدانية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8، 2012.

7/ عصام زيدان، المراكز البحثية ... الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)-1009.htm

8/ محسن صالح،قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير، 4/3/2015http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/26/

10- هاشم حسن حسين الشهواني،أهمية مراكز الأبحاث، 07/08/2011http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html

11- وليد عبد الحي،دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني1989/2010 ،معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية في بيروت،تشرين الأول 2012.

12- James G .McGann 2014'Global Go To Think Tank Index Report'University of Pennsylvania2015'